تساؤلات عديدة وهواجس كثيرة اثارتها اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وفى الحلقة السابقة أكد السفير جمال بيومى المسئول المصرى عن المفاوضات مع الجانب الأوروبى ان الاتفاقية لاتنتهك السيادة الوطنية وفى هذه الحلقة تواصل العالم اليوم مناقشة الاتفاقية وما تثيره من مخاوف ؟

المادة السادسة التى اثارت قلق البعض هى صمام امان لصالحنا إذا فكر الجانب الأوروبى فى تعديل التزاماته.

دراسة البنك الدولى التى أيدت الاتفاقية لاتساوى الحبر الذى كتبت به

طلبنا عقد اتفاقية تضمن حقوق العمالة المصرية فى أوروبا.

فى ندوة «العالم اليوم» عن المشاركة المصرية ـ الأوروبية

السفير جمال بيومى: 2-3

حصلنا على موافقة كتابية من أربعة وزراء قبل التفاوض

العالم اليوم هناك انطباع سائد بأن الحكومة برأت ذمتها من الاتفاقية واخلت مسئولياتها عما تم الاتفاق عليه؟

السفير جمال بيومى : خلال التفاوض مع الجانب الأوروبى كان هناك تركيز على زيادة الصادرات الزراعية وبالفعل تمكنا من مضاعفة هذه الصادرات وجاءت هذه الخطوة بعد موافقة عدد من الوزراء فى مقدمتهم د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وعمرو موسى وزير الخارجية ود. أحمد جويلى وزير التموين السابق . ود.نوال التطاوى وزير الاقتصاد السابقة ود. محيى الدين الغريب وزير المالية السابق اضافة إلى رئيس الوزراء السابق، وحصلنا بالفعل على موافقة كتابية من اربعة وزراء حتى لا يكون هناك ضرر على السياسة الزراعية المصرية..

واستطعنا بالفعل من خلال المفاوضات مع الجانب الأوروبى مضاعفة صادرات الزهور إلى مئة ضعف، ومضاعفة صادرات البرتقال بنسبة 635٪.

العالم اليوم : بعض الصحف نشرت نصوصا للاتفاقية مما يعنى انها سربت بشكل أوباخر ما صحة ما نشر؟

السفير جمال بيومى : ما نشر باحدى الصحف غير حقيقى وليس هو نص التفاوض، وينطبق عليه القول : إذا كنت تدرى فتلك مصيبة وان كنت لا تدرى فالمصيبة أعظم والمصيبة ان الذى كتب هذا الكلام يدرى، وسبق قبل ذلك ان قام بمحاولة لاستدراجى قائلا اننى لم اضع توشكى فى حسبانى خلال التفاوض وان فى ذلك ضررا بمصالح مصر الزراعية والواقع أن الحصص تغطى حتى عام 2009.

العالم اليوم : الانطباع السائد ان الفقرة الثانية من المادة 3 تشير إلى ضرورة ايجاد تلاقى فى المواقف السياسية وهو امر معناه تكبيلنا بمواقف أوروبا والانصياع لها؟

السفير جمال بيومى : إقامة اى حوار سياسى يقوى علاقات الطرفين ويزيد التفاهم ويؤدى إلى تقارب المواقف حول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك خاصة تلك التى لها تأثير جوهرى على أى من الطرفين، وتمكين كل منهما من تقدير مصالح ومواقف الاخر وتعزيز الامن والاستقرار الاقليميين والحوار السياسى يشمل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وخاصة السلام والأمن والديمقراطية والتعاون الاقليمى ويعقد على المستوى الوزارى بانتظام وعلى مستوى كبار المسئولين مع الاستفادة من القنوات الدبلوماسية والمشاورات فى الاجتماعات الدولية فمسيرة برشلونة تتضمن عدة مبادىء أولا اقامة سلام يقوم على مبدأ الارض مقابل هذا السلام . ثانيا الدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية تماما من اسلحة الدمار الشامل. وثالثا دعوة الدول التى لم تنضم إلى معاهدة منع الانتشار النووى إلى التوقيع على المعاهدة.. والذين يخافون من الحوار عليهم ان يقرأوا بيان القمة التى عقدت فى برلين خلال مارس الماضى حيث كان هناك اعتراف بدولة فلسطين من الجانب الأوروبى.

العالم اليوم : المادة السادسة تحوى نصا يحرم مصر من التمتع بما تتيحه باقى الاتفاقيات الدولية وفى مقدمتها اتفاقية الجات ؟

السفير بيومى : هذا الكلام غير واقعى وهناك عدم دقة من جانب بعض الصحفيين الذين تناولوا هذا الموضوع بدون الاستناد إلى وقائع حقيقية ومثلا ابرهارد دراين وهو احد المفاوضين المحنكين قرأ ذات مرة مقالا.

لأحد الكتاب ووجده للأسف مليئا بالمخالفات وارسل إلى صاحب هذا المقال يؤكد له أن مقاله لا يعبر بأى حال من الاحوال عن العلاقات المصرية الاوروبية واحتوى رده عليه حوالى عشر نقاط اظهرت جمعيها خطأ الكاتب.

العالم اليوم: ما يكتب هو بناء على تقارير حكومية موجودة

السفير بيومى: أعود إلى ما يثار بشأن عدم التمتع باتفاقية الجات وواضح أنه وفقا لاتفاقية الشراكة فإنه سيتم اقامة منطقة للتجارة الحرة تدريجيا خلال فترة انتقالية بناء على اتفاق من الجانبين.

وبما يتمشى مع الاحكام العامة لاتفاقيات التعريفة الجمركية والتجارة لعام 94 وباقى الاتفاقيات الاخرى.. وهذا الاتفاق قائم على الاستثناءات الموجودة فى المادة 24 من الجات.. وعند الانتهاء من هذا الاتفاق لابد من اتفاقه مع الجات، لأنه لو كان مختلفا مع الجات فلن يمكن العمل به.

العالم اليوم: يقال إن المادة السادسة تتيح حقوقا للجانب الاوروبى على حساب المصلحة المصرية، لأنها تعطيه منفردا الحق فى تعديل أى اتفاق يدخل فيه مع الجانب المصرى وكذلك حق الجانب الاوروبى فى مراجعة أى تنازلات يمنحها للجانب المصرى وأن يتم مجرد اخطار فقط وهو ما يعنى أن التنازلات التى حصلت عليها مصر حبر على ورق ومعلقة بشرط اذعان لا مثيل له فى الاتفاقيات الدولية؟

السفير بيومى: هذه المادة فى صالح مصر وهى تعد بمثابة صمام أمان خاصة إذا فكر الجانب الاوروبى فى تعديل التزاماته وخاصة في السياسة الزراعية، حيث نجد أنه عند تخفيض دعمه فى اطار الجات ستكون نسبة هذا التخفيض نحو 36٪ على مدار سته سنوات وإذا افترضنا أنه انتهى من جميع التزاماته وبدأ جولة جديدة في الجات ليعطى دول هذا التجمع مزايا أخرى فهنا سيكون ذلك من حقه، وفى المقابل يكون حق مصر فى المطالبة بالحفاظ على هامش الافضلية الذى تم الحصول عليه.. بمعنى آخر لو أن مصر أعطت ميزة لدول أخرى فى صادرات السلع الزراعية فيجب عليها فى المقابل أن تحافظ على هامش أفضلية مماثل لدول الاتحاد الاوروبى وبالنظر إلى هذه المادة نجد أن نصها كالاتى: إذا عدلت مصر أو الجماعة «الاتحاد الاوروبى» الترتيبات التى يصفها هذا الاتفاق للمنتجات الزراعية ستمنح الواردات الناشئة من الطرف الآخر أفضلية مماثلة لتلك التى ينص عليها الاتفاق ويخضع تطبيق هذه المادة للمشاورات فى مجلس المشاركة إذن القرار الذى سيتم اتخاذه لن يكون بواسطة فرد وبالتالى فالحق متبادل فى هذه المادة ويحقق مصالح للطرفين.. فعلى سبيل المثال فى مجال السلع الزراعية المصنعة أعطى الاتحاد الاوروبى لمصر اعفاء من الرسم الصناعى و30٪ من الرسم الزراعى.. فلو ذهب إلى دولة أخرى واعطاها اعفاء 40٪ من المكون الزراعى فهنا لابد أن يمنح مصر ميزة فى مقابل ذلك.. ثم هناك شىء غير مفهوم فلو جاء الدور على المجر وبلغاريا وبولندا للانضمام للاتحاد الاوروبى يعنى ذلك انضمام دول جديدة وبالتالى تطلب مصر هنا تعديل الحصص التصديرية التى تم الاتفاق عليها فى السابق على أن تشمل الصادرات المصرية للدول الاعضاء الجدد بالاتحاد الاوروبى.. فنص الاتفاق متاح لرئيس الوزراء وكذلك الـ21 وزيرا ومحافظ البنك المركزى وجمعية رجال الأعمال وجميع الجهات الاخرى التى تتعامل مع الاتفاق.

ونص المادة 26 يوضح أنه ليس فى هذا الاتفاق ما يستدعى المحظورات أو القيود على الصادرات الواردات أو البضائع العابرة إذا كان لدواعى الآداب العامة أو السياسات العامة أو الأمن العام أو لحماية صحة وحياة البشر أو الحيوانات أو النباتات أو الكنوز الوطنية المحتوية على قيمة فنية وأثرية وتاريخية أو لحماية الملكية الفكرية أو الانظمة المتعلقة بالذهب أو الفضة ومع ذلك لا يجب أن تمثل هذه المحظورات أو القيود وسيلة للتميز التحكمى أو قيدا مستقرا على التجارة بين الطرفين.

العالم اليوم: هل تضمن نص المادة 29 من الاتفاق رفض الجانب الاوروبى منح ميزات الدول الاولى بالرعاية فى مجال الخدمات؟

السفير بيومى: هذا الكلام غير صحيح وإذا افترضنا أنه تم عمل اتفاق مع الاتحاد الاوروبى يقضى بتحرير التجارة خلال 19 سنة وقمنا فى المقابل بتوقيع اتفاق لتحرير التجارة مع الدول العربية خلال 10 سنوات هل مطلوب منى هنا أن اساوى بين الاتحاد الاوروبى والدول العربية فى التعامل بالطبع لا يمكن تحقيق ذلك فهناك مراعاة للجوار الجغرافى ولا يمكن ايضا للاتحاد الاوروبى أن يطلب مثل هذا الشىء لأنه يحمى فى المقام الأولى الجوار الجغرافي، ثم أن مصر تدخل حاليا فى ثلاث مناطق للتجارة الحرة، الأولى مع الكوميسا وسوف يتم تحرير التجارة إلى درجة صفر مع أكتوبر القادم.. والثانية مع الدول العربية ويتم ذلك في عام 2007، ثم مع أوروبا فى عام 2019.. وبالتالى لا يمكن أن يأتى طرف من هذه الاطراف الثلاثة ويطلب ميزة موجودة عند طرف آخر.. ايضا ينص الاتفاق على أنه لا يجب فى المزايا التى تعطى لمصر أن تتخطى المزايا التى يحصل عليها عضو فى الاتحاد الاوروبى.. ويمكن التأكد من ذلك لو نظرنا إلى نص المادة نفسها فهى تقول «يؤكد الطرفان التزامهما بالاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات وبالأحق الالتزام بتبادل معاملة الدول الاولى بالرعاية فى التجارة فى قطاع الخدمات وينظر الطرفان فى تحديد نطاق الاتفاقية ليتضمن حق تأسيس الشركات فيما بعد وتحرير الخدمات ويقوم مجلس المشاركة بوضع التوصيات الضرورية لتطبيق هذا الهدف خلال خمس سنوات بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ..» وهناك دولة عربية لا داعى لذكر اسمها تنازلت عن حق تحرير الخدمات فى حين أننا لم نتنازل ومازلنا نتمسك بهذا الحق.

العالم اليوم: ما صحة ما يتردد من أن النسخة الأولى من مسودة الاتفاقية المقترحة من الجانب الأوروبى فى أول مارس 1995 تضمنت مواد خاصة بعمل المصريين المغتربين فى الاتحاد الاوروبى وأن هذه المواد اسقطت فى النسخ التالية؟

■■ السفير بيومى: كان ذلك اقتراحا مصريا وموضوع العمالة ينظم اصلا عن طريق اتفاقيات ثنائية والموقف المغربى والتونسى يختلف عن موقف مصر، فهذه الدول لديها جاليات تتخطى الملايين، وفى المقابل نجد ان الجالية المصرية صغيرة.. وعندما ارسلنا الى سفارتنا فى هذه الدول لتستفسر عن الجاليات المصرية وهل لديها مشاكل، كانت الاجابة بالنفى.. طالبت ان تعقد اتفاقيات بين مصر والاتحاد الاوروبى بهدف ضمان الحقوق الاساسية للجالية المصرية من تأمين وصحة وتعليم وحقوق المواطنة.. ونص المادة كالآتى: يؤكد الطرفان على الاهمية التى يعلقانها على المعاملة العادلة لعمالهم الذين يقيمون ويعملون بصورة قانونية فى اقليم الطرف الاخر، وتوافق مصر والدول الاعضاء بناء على طلب اى منهم على بدء محادثات حول اتفاقيات ثنائية متبادلة متعلقة باحوال العمل وحقوق الضمان الاجتماعى للعمال في الدول الاعضاء الذين يقيمون ويعملون بصورة قانونية فى اقليم كل منهم، ويعقد الطرفان حوارا منتظما حول الشئون الاجتماعية للوصول الى سبل التقدم فى مجال حركة العمال والمعاملة المتساوية والاندماج الاجتماعي لمواطنى مصر والجماعة ذوى الاقامة القانونية في اقاليم الدول المصنعة لهم، ويغطى الحوار بشكل خاص الاحوال المعيشية والوظيفية للجماعات المهاجرة والهجرة غير المشروعة وتشجيع المعاملة المتساوية بين مواطنى مصر والجماعة والمعرفة المتبادلة بالثقافات والحضارات وتعزيز التسامح وازالة التفرقة.

□□ **العالم اليوم: المادة 33 تنص على ان اى اجراءات تتخذ لمواجهة مشاكل جسيمة، فى ميزان المدفوعات لا تكون مقبولة الا اذا كانت متسقة مع برنامج تثبيت اقتصادى يوافق عليها صندوق النقد الدولى.. فما هى علاقة الصندوق بالموضوع؟**

السفير بيومى: الاتفاق ملىء بالمواد التى تعطينا الحق في العودة الى اجراءات تقيدية لتجارتنا الخارجية، كما تعطينا ايضا السبل المناسبة لذلك.. والاجراءات التقيدية تكون فى حالة حدوث خلل له تأثير بشكل معين على احدى الصناعات.. سواء اغراق او تسريح للعمالة وهى مادة موضوعة للطرفين وليس لطرف واحد.. والاصل الذى تسمح الجات به عند حدوث خلل عام نظرا لانفتاح التجارة او حدوث هجمة استيرادية مثل التى تعرضت لها مصر الصيف الماضى.. وعندما جاءت بعض الدول لتقدم شكوى ضد الاجراءات التى اتخذتها الحكومة، كان الرد ان ذلك لمعالجة خلل جسيم كان من الممكن ان يحدث.. وبالفعل وافقت جميع الدول ولم تحتج دولة واحدة علينا لاننا لم نهدف بالاساس الى تعويق التجارة الخارجية ووفقا لاتفاقية الجات عندما تتعرض مصر او دولة او عدة دول فى الاتحاد الاوروبى لخطر وجود صعوبات بخصوص ميزان المدفوعات فيمكن لاى من الطرفين وبما يتمشى مع شروط الجات والمواد 8 و14 من النظام الاساسى لصندوق النقد ا لدولي اتخاذ تدابير تقيدية فيما يتصل بالمدفوعات الجارية اذا كانت تلك التدابير ضرورية وتقوم الجماعة بابلاغ الطرف الاخر فورا مع جدول زمنى لوضع هذه التدابير.

□□ **العالم اليوم: لماذا تجاهلت وزارة الخارجية تحذيرات البنك الدولى ووزارات الصناعة والانتاج الحربى بخصوص الاتفاق؟**

■ السفير بيومى: البنك الدولى تم تكليفه من وزارة فى الحكومة المصرية عام 1996 بأن يقوم بدراسة حول اعباء هذا الاتفاق واستخدمت فيها برامج للكمبيوتر.. ومن اجل استخدام برامج في هذا الخصوص لابد من ادخال حسابات سليمة وصحيحة وانجلترا تشكو انها دولة متخلفة احصائيا بالمقارنة بدولة مثل الولايات المتحدة.. وهذه الدراسة تكلفت 300 الف دولار بما يعادل مليون جنيه مصرى وهى دراسة لا قيمة لها وقد اجراها كل من ماسكس وكومك وهؤلاء قالوا ان النظام المعلوماتى في مصر لم يتم تحديثه منذ عام 1991 أى قبل البدء فى الاصلاح الاقتصادى وان نتائج هذه الدراسة لا نضمنها. وانها لا تناسب مصر وينبغى عدم تصديق النتيجة.. رغم أنها تقول بأن الاتفاق مصلحة لمصر، لكنها استندت لمعايير قياس غير مقبولة.

العالم اليوم: وماذا عن التحذيرات التى جاءتكم من وزارة الصناعة والانتاج الحربى؟

السفير بيومى: نعم جاءتنا ملاحظات من هذه الجهات، وأية ملاحظات من الوزارات او أية جهة نضعها موضع الاعتبار حتى اننا جلسنا مع اتحاد منتجى الآلات الموسيقية، وقد صدر قرار رئيس الوزراء فى 12 يوليو 1995 ليحدد من يتولى مسألة التفاوض مع الجانب الاوروبى.. كما صدر قرار ايضا بتشكيل لجنة عليا وزارية برئاسة رئيسة الوزراء وعضوية 20 وزيرا وممثل من البنك المركزى والغرف التجارية والتعاونيات ورجال الاعمال ومن خلال هذه اللجنة اصبحت هناك توجيهات معينة يؤخذ بها عند الانتقال من مرحلة الي اخرى اثناء التفاوض اضافة الى اللجنة التنفيذية برئاسة مساعد وزير الخارجية وممثلين شخصيين للوزراء.. اذن هناك لجنة عليا ولجنة تنفيذية، والاخيرة انقسمت الى 13 مجموعة عمل لجنة للحوار السياسى، لجنة للمنشأ، وثالثة لتحرير الصناعة، ورابعة لتحديث الصناعة، ولجنة للتعاون المالى، واخرى لقواعد المنشأ، وهناك لجنة للسلع الزراعية المصنعة، ثم لجنة للزراعة، وكل واحدة من هذه اللجان لها مقرر من الوزارة المعنية او الخاصة بها، وهذه اللجان كانت بمثابة المطبخ المصرى للمفاوضات.. بالاضافة الى ذلك كانت هناك لجان استماع، وبعد 389 جلسة شاركت فيها جميع هذه الجهات المعنية تم التوصل الى بلورة للموقف النهائي، فعلى سبيل المثال كانت وزارة الصناعة ترأس جهاز تحرير الصناعة ودورها يتمثل فى محورين الاول تحرير الصناعة والثانى رعداد جداول التحرير وقواعد المنشأ.. تم عقد 68 جلسة من أجل التحرير فى وزارة الصناعة وانا لم احضر او اتدخل في تحديد قوائم السلع الصناعية المحررة.. ثانيا قواعد المنشأ وتمت دراستها ومناقشتها ايضا.. ونحن نرى ان الصناعة التى يجب ان تأخذ نسبة اعفاء جمركى ينبغى ان تكون نسبة المكون المحلى فيها عالية وهى فى العالم كله حاليا 60٪، وعندما توجهنا الى امريكا وجدناها اعقد من هذا ولذلك كان هناك استمرار مع الجانب الاوروبى.. وبعد الانتهاء من قوائم المنشأ جاءتنا 10 او 12 صناعة تطلب استثناءات على اساس انها لا تستطيع ان تصنع 60٪ مكونا محليا وطلبوا ان تكون 55٪.. ومن هنا فخطورة تغيير قواعد المنشأ انك لو غيرتها لن تكون لصالحك.

العالم اليوم: كيف نفك الاشتباك بين وزارة الصناعة ولجنة التفاوض؟

ـ السفير جمال بيومى: ليس هناك اشتباك على الاطلاق، والذين تفاوضوا على هذا الاتفاق هم اسرة واحدة وانا اعتز بهم جميعا، والعلاقة بيننا جيدة جدا، والكل يعلم انه يبذل اقصى ما يمكنه، وفى النهاية خرج الاتفاق كالآتى: ان كل طرف فاوض على الجزء الخاص به، والفضل ينسب لصاحبه الذى قام بالتفاوض والمسئولية فى النهاية مسئوليتى أنا.. وقلت لوزير الخارجية اكثر من عشر مرات اننى مسئول عن كل حرف فى هذا الاتفاق وفقا لما هو مكتوب ومسجل فان الذى تفاوض هو المختص والمختص هو جمال بيومى.. وهذا اتفاق سياسات وليس اتفاق منشأ او اتفاقا لتحرير التجارة.

ودعنا نتساءل ما هى رسالتنا الى العالم الخارجى هل نحن نرجو ان نقيم حواجز سواء للجمارك او لتغييرها من خلال القرار 619 أم اننا دولة تريد الانفتاح وما هى رسالتنا للمستثمر. وقد انتهت المفاوضات فى 17 يونيو 1999 وبذلك فنحن منذ اكثر من عام لا نستطيع ان نقول لا، وعندما نقول لا فان ذلك يعنى البحث عن سوق يستوعب 45٪ من صادراتنا، واتمنى ان يتم التوقيع على هذا الاتفاق من جانب مصر بهدوء ودون عجلة.

العالم اليوم: وما هى العقبات التى تواجه التوقيع على هذا الاتفاق؟

السفير بيومى: العقبات تتمثل فى ان كل جهة بحثت هذا الموضوع لم تدع احدا من المفاوضين.. اذن القرار هذا ليس قرارا فنيا.

عادل العزبى: هناك شئ اود ان اضيفه وسوف اتحدث عن قطاع الغزل والنسيج فأى نسبة يتم الاتفاق عليها هى فى صالح مصر، وينبغى ان اعرف ماذا اصدر الى اوروبا والعكس فانا اصدر مكونات اضافة الى العمالة واستهلاك مياه وكهرباء فقط، وهو يصدر لى موضة.. اذن هو فى تكلفته يوجد على الاقل فيه 20٪ ثمنا لهذه الموضة، فعندما اقول 60٪ من 10 دولارات بما فيها الموضة فالمفروض ان اقوم بتصنيع 60٪ مكونات، وانا عندما اقول 60٪ من المنتج الخاص بى سيكون ثمنه 8 دولارات فقط، وانا افترض هنا ان المكونات متساوية في السعر.. اذن ستكون تكلفتها 4,8 دولار، وبالتالى ففى قطاع الملابس الجانب الاوروبى يصدر لنا موضة ونحن فى المقابل نصدر له مكونات فقط، لاننا ليس لدينا موضة.. ومن هنا فنحن نريد علاقة تجارية للمنتج المصرى.. وقد يكون هذا الاتفاق هو المبرر الحقيقى للمستثمر الاوروبى لكى يأتى الى مصر ليستثمر فى المصانع الموجودة والتى لم نستطع حتى الان تشغيلها بالشكل المطلوب وممكن ان يكون هذا المستثمر يابانيا او امريكيا مادام يملك الخبرة.

السفير بيومى: انا اريد قدوم المصريين المقيمين فى الخارج ليستثمروا فى هذه المصانع لأنهم يمتلكون 100 مليار دولار، وكذلك المستثمر العربى والآسيوى.

العالم اليوم : هناك ثلاث نقاط اساسية. النقطة الاولى حول اعلان برشلونة حيث هناك ربط بين النواحى الامنية والاجتماعية ومسائل اخرى وفى حالة عدم تنفيذ اى من هذه البنود يتم تعليق الاتفاق.. وهذا امر خطير للغاية.

السفير بيومى: اعلان برشلونة هو فى الاصل بيان وهو ايضا غير موقع، ولكن التزامنا الادبى به هو فى حقيقة الامر شئ جيد، ونحن فى الاصل نتعامل مع صديق مثله مثل الولايات المتحدة وهو ايضا شريك مهم وممول له اسهاماته الكبيرة، خاصة بالنسبة للسلطة الفلسطينية.. اذن المفهوم انك تتعامل بحسن نية وتقيم حوارا سياسيا، مع عدم الضرر بمصالحه السياسية ولا بمصالحنا السياسية، بل علي العكس هو لديه اعلان برشلونة الذى تكلم عن الارض مقابل السلام ،عن التسلح النووى وعن اشياء كثيرة نحن الذين وضعناها بأنفسنا.

والمانيا اعترفت بحق الدولة الفلسطينية، وهذا هو الحوار السياسى، واذا كنا نفكر فى منطقة امن وسلام في الشرق الاوسط وهذا يتوقف على السلام الفلسطينى الاسرائيلى ولا احد ينكر ان اسبانيا قوة ضاغطة فى هذا الاتجاه.. هذا عن الحوار السياسى اما عن الحوار الاجتماعى والثقافى وهو شئ جميل جدا لأننا كنا نهدف فى احدى مراحل الاتفاق الى تنقية الكتب الموجودة فى اوروبا من العبارات التى تسئ الى العرب والاسلام وكل هذه الحوارات فى صالحنا، وبالتالى انا لا افهم معنى ان هناك مشروطية وانه فى المقابل عند وجود خلل من طرف معين تجاه طرف آخر يقابل الفعل برد فعل مماثل فمثلا اذا اوقف الجانب الاوروبى عمليات تحرير التجارة يكون الرد مماثلا ايضا من جانبنا.. وعند اتخاذ أي اجراء خطأ فلابد من اجراء مشاورات قبل اى شئ على مستوى الطرفين.. ومن هنا لا توجد مشروطية فى هذا الاتفاق.

العام اليوم: هناك كلام عن وجود ادارة اوروبية لبرنامج تحديث الصناعة على اساس القوة المالية، فإلى أى مدى صحة هذا الكلام، وما هو دور الاتحاد الاوروبى في ذلك؟

السفير بيومى: دور الاتحاد الاوروبى يتلخص فى عدد من النقاط اهمها انه الممول حيث يعطى مصر منحة تصل قيمتها الى 250 مليون دولار و461 مليون دولار اخرى فى شكل قرض.. وهناك نقطة مهمة في برنامج تحرير الصناعة وهى ان نصف التمويل الموجه لتحرير الصناعة المصرية يدخل لميزانية الحكومة المصرية لدعم سياستها التى تدعم الصناعة بمعنى انه دعم مباشر للميزانية، فنصف تمويل المنحة المقدمة من الاتحاد الاوروبى سيقدم تمويلا مباشرا على شرائح للميزانية المصرية لدعم السياسات التى تدعم الصناعة المصرية، سواء بترشيد الضرائب او غيره، اى انه سيمول مباشرة وزارة المالية المصرية.. اذن الاتحاد الاوروبى ممول.. والبرنامج مصرى خالص.. فبرنامج تحديث الصناعة الذي أعده المصريون.. وأوروبا هى الممول فقط.. ثم نأتى لمسألة تعيين الافراد وهذا يتم عن طريق اعلان فى الفاينانشيال تايمز وفى الاهرام وفى كل الصحف العالمية والذى يتقدم لهذه الوظائف هم مواطنو الـ27 دولة فى البحر المتوسط.. ولكى نضمن ان يكون هناك مصرى يدير البرنامج اشترطنا ان يكون المتقدم قادرا علي التحدث باللغة العربية.

■ استطعنا مضاعفة صادرات الزهور 100 مرة والبرتقال 635٪

■ اتفاق المشاركة لابد أن يتوافق مع الجات حتى يمكن العمل به

المشاركون فى الندوة

السفير جمال بيومى
مساعد وزير الخارجية

د. نادر رياض
مستشار لجنة الصناعة فى مجلس الشعب

د. عبدالباسط السباعى
مستشار اتحاد الصناعات

محاسب سمير عارف
رئيس شركة الأهرام للمعادن وعضو مجلس ادارة جمعية الصناعيين

د. هانى سرور
رئيس جمعية مستثمرى السادس من أكتوبر

أ. عادل العزبى
رئيس شركة السويس للملابس

مهندس عمر الدماطى
رئيس شركة دومتى لصناعة الألبان

شريف عرفان
مسئول الاعلام فى مجموعة شركات السلاب

أدار الندوة
سعد هجرس

أعدها للنشر
عزة نصر
مجدى عبيد
مصطفى خلاف